

## الصدام مع القضاة: أوضاع منذرة

عبدالله السناوي

قضية استقلال القضاء لا تخص القضاة وحدهم. بقدر تأكيد مثل ذلك الاستقلال، يعتدل ميزان العدالة في البلد كله. وبتوسع التغول عليه، يختل كل شيء. لماذا التحرش بالقضاة الآن؟ السؤال يطرح نفسه بإلحاح وغضب في تجمعاتهم وبياناتهم على خلفية رفض جماعي لقانون «الهيئات القضائية»، الذي صدر بطريقة تثير الشكوك في أهدافه وما وراءه.

فليس هناك داع ولا تفسير يبرر إصدار قانون يخص شؤونهم بتعجل من دون اعتبار لما أبدوه بإجماع نادر من اعتراضات إلا أن تكون الصدور ضاقت بأي قدر من استقلال القضاء، كما أي قدر آخر من حرية الصحافة والعمل الأهلي.

وهكذا دخلت مصر أزمة غير مسبوقه بين السلطتين التشريعية والقضائية تنذر بتداعيات وعواقب لا يحتملها بلد منهنك.

لم تكن الحكومة هي التي تقدمت بمشروع القانون المثير للاستهجان القضائي، الذي يخول رئيس الجمهورية سلطة حسم اختيار رؤساء الهيئات القضائية بالمخالفة للدستور روحاً ونصاً وللأعراف الراسخة التي سادت على مدى عقود. فمن الجهة الخفية التي أشعلت الأزمة المرشحة للترشح؟

بأي منطق؟... ولأي أهداف؟ بسؤال آخر: من يدير البرلمان؟

ليس هناك إجابة على شيء من التماسك، فلا أولويات تشريعية مقنعة ولا ممارسة ملموسة لدوره الدستوري المفترض في الرقابة على السلطة التنفيذية. كما لا أحد يعرف كيف تجري الأمور فيه ولا من يضبط إيقاعه العام، فلا قادة سياسيون ولا برامج معروفة ولا قواعد ملزمة من التي تعرفها البرلمانات الحديثة.

عندما تغيب القواعد يصبح التفلت سمة عامة، وقد وصلت مداها في اصطناع أزمة القضاة والوصول بها إلى نقطة الصدام والتفجير.

المثير أن القانون أجازه البرلمان على عجل في اليوم ذاته لإقرار صيغته النهائية باللجنة التشريعية.

هذا وحده مثير للتساؤلات والريبة. ما وجه الاستعجال؟ ثم ما الذي يسوغ تجاهل الإجماع القضائي على رفض التعديلات التزاماً بمبدأ الأقدمية كأحد أصول العمل القضائي في اختيار رؤساء الهيئات وفلسفة الدستور في الفصل بين السلطات، فضلاً عن النص الصريح للمادة (185) التي تقضي بأن كل هيئة قضائية تقوم على شؤونها ولكل منها موازنة مستقلة ويأخذ رأيها في مشروعات القوانين المنظمة التي تخصها، وأن هذا الرأي لا بد من أن يحترم ويقدر؟

بأي قراءة على شيء من الرشد السياسي، فإن إصدار ذلك القانون خطيئة كبرى سوف يدفع ثمنها باهظاً. في كل أزمات القضاة التي مرت على مصر بتاريخها المعاصر، مهما اختلفت الظروف والعصور وطبيعة الأزمات نفسها، فإنها كانت تؤثر على أوضاع منذرة، لكن لا أحد يقرأ التاريخ ويتعلم من عطاته.

شيء من تلك الأوضاع المنذرة حدث في أزمة 1969، وفي أزمات أخرى تتالت على عهود أنور السادات، وحسني مبارك، ومحمد مرسي.

تطويع القضاء يتناقض مع جوهر رسالته، والصدام حتمي عندما يجري الاستخفاف به على النحو الذي جرى في الأزمة الماثلة.

العبارات التي استخدمها قضاة مصر في الدفاع عن كرامة منصاتهم تؤثر على مستويات خطيرة من عدم الثقة، فالقانون مشبوه، و«يثير الشك حول الغرض منه والرغبة في تقويض دعائم القضاء في الوقت الحالي». - بحسب بيان مجلس الدولة.

من أخطر ما يتبرّد أن القانون مُرر حتى يمنع المستشار يحيى الدكروري، القاضي الذي أصدر الحكم التاريخي بمصرية جزيرتي تيران وصنافير، من حقه بقواعد الأقدمية في رئاسة مجلس الدولة

الذي أرف أوانه في حزيران/ يونيو المقبل. إذا كان الأمر كذلك فإنه قانون الدكروري، وتفصيل القوانين على أشخاص أزمة ومأساة وشهادة إدانة للعصر كله.

من أوصل الأمور إلى هذا الحد؟ وأين الكلام الكثير عن احترام القضاء؟

لأي أزمة كبيرة وجوه عديدة ليست بالضرورة كلها سلبية. عودة الروح إلى قيم استقلال القضاء إيجابية، فقد تراجعت على نحو فادح في السنوات الأخيرة.

وتأكيد الثقة العامة في القضاء إيجابية أخرى، فقد تعرضت لتجريف لا يمكن إنكاره.

أول تعقيدات الأزمة، دخول المجلس الأعلى للقضاء طرفاً مباشراً، وهو أكثر هيئات الدولة إجلالاً واحتراماً.

وثاني تعقيدات الأزمة، أن رئيس الجمهورية إذا صدق على القانون فهو طرف مباشر آخر. وهو أمر غير محتمل.

وثالث تعقيدات الأزمة، أن القضاة سوف يذهبون في التصعيد إلى حد يهدر ما تبقى للمجلس النيابي من اعتبار.

ورابع تعقيدات الأزمة، أن الدستور يلزم بتولي قسم التشريع بمجلس الدولة مراجعة وضبط مشروعات القوانين، فإذا ما كان ذلك المجلس يرى أنه «مشبوه» فأى مراجعة سوف تجرى؟

تعطيل القانون هو الاحتمال الأكبر.

وخامس تعقيدات الأزمة، إذا ما مرر القانون فإن القضاة سوف يطعنون به لعدم الدستورية، وذلك يفضي بالضرورة إلى ارتباكات لا نهاية لها وصدامات مفتوحة بين مؤسسات الدولة.

مع التصعيد المتوقع لغضبة القضاة، فإن من غير المستبعد أن يلقي القانون الجديد مصير قانون الجمعيات الأهلية، الذي لم يصدق عليه رئيس الجمهورية حتى الآن بأثر ما ترتب عليه من رداً فعل دولية سلبية.

كان إصدار قانون الجمعيات الأهلية، بالطريقة التي صدر بها والنصوص التي انطوى عليها، تفكيراً أمنياً مغلقاً على مخاوفه من دون نظر إلى ما قد يفضي إليه من إلغاء عملي لعشرات الآلاف من الجمعيات، التي تعنى بصحة وتعليم الفئات الأكثر احتياجاً وتقتصر عن خدماتها الحكومة.

الدول الحديثة تحكمها القواعد الواضحة لا السلطات الغامضة.

عندما كانت المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، في القاهرة تطرقت مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، إلى هذا الملف، واتفقت معه - حسب تأكيدات خمسة من الشخصيات العامة والحقوقيّة التقهّم في بيت سفير بلادها - على حل مشكلة المنظمات الألمانية المتوقفة في إطار حل شامل لأزمة المجتمع المدني. وذلك يعني أن هناك قانوناً جديداً متوقفاً غير القانون الذي صدر في أجواء مريبة.

أين المسؤولية بالضبط؟ ومن وقف وراءه وحشد التصويت ومرره كأنه صاعقة؟ إلى أي مدى تحتمل مصر تلك التحرشات والصدامات مع كل معنى ينتسب إلى ثورة «يناير» وما أمّلت فيه من تحول إلى دولة ديمقراطية مدنية حديثة؟

لا يمكن أن يكون هناك استقرار تحتاج إليه مصر، ولا أمل في مستقبل آمن إذا لم يتم احترام الشرعية الدستورية.

القضية الأساس في أزمة القضاة الجديدة، في سياقها وفي ما حولها. غياب السياسة مأساة كاملة. عندما تغيب السياسة يتقدم الأمن. الأمن ضروري في أي مجتمع، لكن ليس من دوره إدارة الملفات السياسية. ذلك يقوّض تماماً أي تطلع لدولة حديثة ويفسح المجال لأزمات متكررة مع القضاة وغير القضاة.

في الالتحاق بالعصر تتبدى قوة المجتمعات وصلابة بنيانها أمام أي عواصف كالتى تهدد مصر الآن. بالنظر العام، فإن قضية القضاة هي قضية كل مصري.



المنصرة». الاتفاق جرى برعاية تركية قطرية. إيرانية ولعب حزب الله دوراً فيه. ويسري وقف إطلاق النار لمدة تسعة أشهر في 14 منطقة، بينها «البلدات الأربع» ومناطق محيطة. وعلمت «الأخبار»، أيضاً، أنه في «هوامش» الاتفاق بنود غير المعلنة، أهمها إطلاق سراح أسرى المقاومة اللبنانية لدى «المنصرة»، وذلك مقابل البند المسرب عن إطلاق سراح مئات من المعتقلين من المسلحين وغيرهم من سجون الدولة السورية.

وحسب معلومات «الأخبار»، فإن التفاوض ما زال جارياً للتوصل إلى اتفاق ثان يتضمن انسحاب مسلحي القلمون أيضاً، إلا أن العائق هو مسلحي «داعش» في منطقة ما بين القلمون والزبداني الذين يرفضون أي اتفاق أو الانسحاب، وأوصلوا رسائل مفادها أنهم «مستعدون للانتحار ولن ينسحبوا أبداً».

ضمنت «حركة أحرار الشام»، وهما التنظيمان الأساسيان المكونان لـ «جيش الفتح» (قبل اندثاره) الذي قاد الهجوم على إدلب.

ثم في المرحلة الثانية بعد شهر، يخرج 8000 من الدفعة الباقية من البلدتين الإقليميتين مقابل مسلحين من ريف دمشق، وأهمهم مسلحو مخيم اليرموك من «جبهة فتح الشام»



**هن البنود غير المعلنة  
إطلاق سراح أسرى  
المقاومة اللبنانية  
لدى «المنصرة»**



قائد قوات «التحالف الدولي»، ستيفن تاوونسن، إنه «لا يتوقع» أن يتمكن «حزب الاتحاد الديمقراطي» من بناء «دولة اتحادية كردية» في شمال سوريا. وأوضح أن مهمة «التحالف» ليست «إقامة دولة اتحادية كردية، ونحن لا نحرق الرقعة من أجل أي حزب»، مشيراً إلى أن «ما نراه مع قوات سوريا الديمقراطية»، أنه على الرغم من أن قياداتهم كردية إلى حد كبير، فإن أكثر من نصفهم من غير الأكراد». وفي سياق متصل، تستمر معارك «قسد» مع تنظيم «داعش» في محيط سد الفرات، ومطار مدينة الطبقة، وأفادت وكالة «رويترز» بأن التنظيم قصف مواقع تسيطر عليها «قسد» عند سد الطبقة، وهو ما أجبر مهندسين على وقف جهودهم لتخفيف ضغط المياه مؤقتاً، قبل أن يعودوا لفتح قناتين لتصريف المياه. (الأخبار)